الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

31 **يوليو** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة تحقق مراتب متقدمة في تصنيف مؤشرات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر سن الأنظمة والتشريعات الحازمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2373295

أشاد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان - رئيس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص - الدكتور عواد بن صالح العواد بالنجاحات النوعية والمتواصلة التي تحققها المملكة على الصعيد الدولي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ومنها استمرار تقدمها خلال العامين الماضيين في مختلف المؤشرات والتصنيفات العالمية ذات الصلة، وذلك عبر ما توليه من اهتمام كبير بمكافحة هذه الجرائم عبر سنّ التشريعات والقوانين ووضع الإجراءات الحازمة لتطوير البنية القانونية والمؤسساتية لتحقيق الحماية اللازمة للإنسان تجسيداً لنهجها الراسخ في أن يكون الإنسان أولاً وذلك بحماية حقوقه وصونها.

وقال معاليه في تصريح صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الذي يصادف الـ 30 من شهر يوليو من كل عام: إن تحقيق المملكة لهذه المراتب المتقدمة في تصنيفات ومؤشرات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص دولياً يُعدُ ترجمةً ملموسة لحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - على توفير أعلى درجات الحماية والصون لحقوق الإنسان الذي يعيش على أرض المملكة مواطنًا كان أو مقيم دون تمييز، وحرصهما على إيجاد البيئة الآمنة المحققة للعيش الكريم تحقيقاً لرؤية المملكة 2030."

وأكد أن المملكة في ظل هذه الرعاية أولت ملف مكافحة الاتجار بالأشخاص اهتماماً كبيرًا ووضعت القوانين الحازمة التي من شأنها الحد من هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وإدانتهم، وإصدار أحكام صارمة بحقهم، وتقديم المساعدة والرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحايا.

وأوضح الدكتور العواد أن تجريم الاتجار يحظى بعناية وطنية من خلال ما تبذله حكومة المملكة من جهود تهدف إلى تسريع إجراءات المكافحة وفق منظومة قانونية متينة، بجانب انضمامها للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي من شأنها مواجهة هذه الجرائم، وتوقيعها لعدة مذكرات تعاون مع المنظمات والجهات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى وضع الآليات المناسبة لتحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون محلياً بين هيئة حقوق الإنسان والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ومن ذلك إطلاق خطة العمل الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وآلية الإحالة الوطنية لقضايا الاتجار بالأشخاص، واتخاذ التدابير والإجراءات الوطنية للمواجهة، مشيراً إلى أن كل هذه الجهود تتعاضد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والحد من كافة أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وانتهاك حقوقه.

ونوه في هذا الصدد بالتعاون الفعّال والبنّاء بين مختلف الأجهزة والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص، والوعي الذي وصل إليه المجتمع من أجل تعزيز مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وكشف ورصد حالات وقضايا الاتجار، والتعامل الأمثل معها وفقاً لنهج قائم على حماية حقوق الإنسان.

وشدد رئيس هيئة حقوق الإنسان في ختام تصريحه أن المملكة لا تتسامح أو تتهاون في محاربة الاتجار بالأشخاص وتضييق النطاق على جرائمه، وستمضي بحزم لبلوغ أفضل المستويات في مكافحة هذه الجريمة ومحاسبة وردع مرتكبيها، ومواصلة جهودها بما يعزز المحافظة على مجتمع يتمتع فيه أفراده ببيئة تحمي وتراعي حقوقهم.

"حقوق الإنسان÷: المملكة تحقق مراتب متقدمة في تصنيف مؤشرات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.al-jazirahonline.com/2022/07/30/217127/

عبر سن الأنظمة والتشريعات الحازمة

أشاد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان – رئيس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص – الدكتور عواد بن صالح العواد بالنجاحات النوعية والمتواصلة التي تحققها المملكة على الصعيد الدولي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ومنها استمرار تقدمها خلال العامين الماضيين في مختلف المؤشرات والتصنيفات العالمية ذات الصلة، وذلك عبر ما توليه من اهتمام كبير بمكافحة هذه الجرائم عبر سنّ التشريعات والقوانين ووضع الإجراءات الحازمة لتطوير البنية القانونية والمؤسساتية لتحقيق الحماية اللازمة للإنسان تجسيداً لنهجها الراسخ في أن يكون الإنسان أولاً وذلك بحماية حقوقه وصونها.

وقال معاليه في تصريح صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الذي يصادف الـ 30 من شهر يوليو من كل عام: إن تحقيق المملكة لهذه المراتب المتقدمة في تصنيفات ومؤشرات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص دولياً يُعدُ ترجمةً ملموسة لحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله – على توفير أعلى درجات الحماية والصون لحقوق الإنسان الذي يعيش على أرض المملكة مواطنًا كان أو مقيم دون تمييز، وحرصهما على إيجاد البيئة الأمنة المحققة للعيش الكريم تحقيقاً لرؤية المملكة 2030."

وأكد أن المملكة في ظل هذه الرعاية أولت ملف مكافحة الاتجار بالأشخاص اهتماماً كبيرًا ووضعت القوانين الحازمة التي من شأنها الحد من هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وإدانتهم، وإصدار أحكام صارمة بحقهم، وتقديم المساعدة والرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحايا.

وأوضح الدكتور العواد أن تجريم الاتجار يحظى بعناية وطنية من خلال ما تبذله حكومة المملكة من جهود تهدف إلى تسريع إجراءات المكافحة وفق منظومة قانونية متينة، بجانب انضمامها للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي من شأنها مواجهة هذه الجرائم، وتوقيعها لعدة مذكرات تعاون مع المنظمات والجهات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى وضع الآليات المناسبة لتحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون محلياً بين هيئة حقوق الإنسان والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ومن ذلك إطلاق خطة العمل الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وآلية الإحالة الوطنية لقضايا الاتجار بالأشخاص، واتخاذ التدابير والإجراءات الوطنية للمواجهة، مشيراً إلى أن كل هذه الجهود تتعاضد من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والحد من كافة أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وانتهاك حقوقه.

ونوه في هذا الصدد بالتعاون الفعّال والبنّاء بين مختلف الأجهزة والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص، والوعي الذي وصل إليه المجتمع من أجل تعزيز مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وكشف ورصد حالات وقضايا الاتجار، والتعامل الأمثل معها وفقاً لنهج قائم على حماية حقوق الإنسان.

وشدد رئيس هيئة حقوق الإنسان في ختام تصريحه أن المملكة لا تتسامح أو تتهاون في محاربة الاتجار بالأشخاص وتضييق النطاق على جرائمه، وستمضي بحزم لبلوغ أفضل المستويات في مكافحة هذه الجريمة ومحاسبة وردع مرتكبيها، ومواصلة جهودها بما يعزز المحافظة على مجتمع يتمتع فيه أفراده ببيئة تحمي وتراعي حقوقهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"مسك" تُطوّر إمكانات 45 قائدا وقائدة ضمن برنامج "قادة 2030"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1964183

قدّم المشاركون في برنامج "قادة 2030" الذي تُطوّر من خلاله مؤسسة محمد بن سلمان "مسك" القادة السعوديين في القطاع العام والخاص وغير الربحي، المشروعات النهائية في نسخة البرنامج لهذا العام 2022، وذلك بعد أن مكّنت مؤسسة "مسك" قادة المستقبل من إطلاق أفكارٍ مُبتكرةٍ لأهداف وتحديات رؤية المملكة 2030 وانعكاساتها على الاقتصاد والتنمية في المستقبل القريب والبعيد.

وبحضور صاحبة السمو الأميرة هيفاء بنت محمد بن سعود نائبة وزير السياحة، ومعالي نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة محمد بن سلمان "مسك" الدكتور غسان الشبل، والمشرف على المركز الوطني للذكاء الاصطناعي الدكتور ماجد التويجري، ومدير المشاريع الخاصة في مكتب الإدارة الإستراتيجية المهندس محمد الشعيبي، والرئيس التنفيذي لمؤسسة محمد بن سلمان "مسك" الدكتور بدر البدر، استعرض (27) قائدا وقائدة من أصل (45) مشاركا في مسارات البرنامج التي تدعم قطاع الذكاء الاصطناعي والقطاع السياحي، (6) أفكار مدعومة بالابتكار ومشروعات فريدة من نوعها بالشراكة مع أصحاب المصلحة، بعد رحلةٍ امتدت (9) أشهر لتعزيز المعرفة وتحديث المهارات اللازمة والتحفيز للتفكير خارج الصندوق، لمواجهة تحديات الفجوة بين معرفة البيانات والذكاء الاصطناعي وكذلك جودة خدمات القطاع السياحي.

ففي مجال الذكاء الاصطناعي، طرح (13) قائدا وقائدة أفكار ابتكارية لاستثمار موارد البيانات وتمكين الحلول المُبتكرة والنهوض بالرقمنة في المملكة، فيما قدّم (14) قائدا وقائدة في المجال السياحي مشاريع من شأنها أن تُسهم في تحسين جودة خدمات القطاع السياحي وجذب السيّاح حول العالم والعملاء الدوليين المتميزين.

وتهدف مؤسسة محمد بن سلمان "مسك" من خلال برنامج "قادة 2030" إلى توظيف إمكانات قادة المستقبل لبلوغ أهداف رؤية المملكة من خلال قيادة الفرق والمؤسسات لتحقيق إستراتيجياتها والتعامل مع التحديات غير المسبوقة، وتدعم المؤسسة أصحاب الخبرات في القطاع العام والخاص وغير الربحي، وتصقل مهاراتهم وتعززها من خلال برنامج مكثفٍ يُقدّم منهجاً للممارسات المحلية والعالمية ويُركّز على فهم سياق المملكة وتجارب ودراسات محلية، واختبارات لأساليب القيادة وفرص التطوير، وجلسات إرشادية مهنية للأفراد والمجموعات، وزيارات ميدانية لمنظمات رائدة للاستفادة من خبراتهم، وغيرها من العناصر المتنوعة التي تنتهي بطرح المشروعات الجماعية والتجارب العلمية لمواجهة التحديات المحلية المرتبطة برؤية المملكة 2030، وذلك سعيًا لتحقيق رؤية "مسك" نحو تمكين نخبة من القادة وجيل من الشباب يصنع مستقبلاً باهرًا للمملكة والعالم.

المملكة تشارك العالم في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الرياض الاحد 01 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1964116

تشارك المملكة دول العالم أجمع في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويصادف يوم الـ (30) من يوليو في كل عام.

وتبذل المملكة - بفضل الله - جهودًا متواصلة ومتنامية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، انطلاقًا من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، التي تحرم جميع أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد احترامه وحفظ حقوقه، كما تولي اهتمامًا كبيرًا بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منظومة متكاملة تتمثل في إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعنى بتلك الجرائم.

ولم تكتف المملكة بإصدار التشريعات والأنظمة المحاربة لجرائم الاتجار بالأشخاص، بل حرصت أيضًا على بذل الجهود اللازمة لتطبيقها وتفعيل ذلك من خلال الآليات والمبادرات، وتعزيز الوعي المجتمعي بالجوانب التنظيمية والقانونية والإجرائية للالتزام بما يصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه كمبدأ راسخ وقيمة ثابتة.

وتعمل وزارة الداخلية على ضبط من يرتكبون هذه الجرائم بشتى صورها، ويتصدى قطاع حرس الحدود السعودي بحزم وعزم لمحاولات تهريب الأشخاص كافة، خاصة من الأطفال والنساء الذين تستغلهم عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في بعض صور الاتجار بالأشخاص، كأعمال التسول والتشغيل القسري، للمساهمة في الحد من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

كما يعمل حرس الحدود جنبًا إلى جنب مع لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لتعزيز سبل نجاح الخطة الوطنية لمنع هذه الجريمة، وتقديم المساعدة والدعم لضحاياها، من خلال تنفيذ البرامج المخصصة، ومنها البرنامج التدريبي الخاص بمنسوبي حرس الحدود لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وذلك لتأهيل وتدريب منسوبي حرس الحدود لمكافحة هذه الجريمة البشعة.

توقيف 78 متهماً بقضايا فساد في 6 وزارات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/798292

كشفت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) عن توقيف 78 شخصاً وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، لتورطهم بتهم الرشوة، استغلال النفوذ الوظيفي، غسل الأموال، التزوير.

ومارست الهيئة خلال شهر ذي الحجة 1443، اختصاصاتها ومهماتها من خلال 3207 جولات رقابية، والتحقيق مع 116 مشتبهاً بهم، من ضمنهم موظفون في وزارات: الدفاع، الداخلية، الصحة، العدل، التعليم، الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

وكشفت «نزاهة» عن إيقاف 78 شخصاً، وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، منهم من أطلق سراحه بالكفالة الضامنة

لتورطهم بتهم الرشوة، استغلال النفوذ الوظيفي، غسل الأموال، التزوير.
ولحماية المال العام والحفاظ عليه، دعت الهيئة إلى المساهمة بالإبلاغ عن أي شبهات فساد مالي أو إداري من خلال وسائل تلقي البلاغات التالية: الهاتف المجاني (980)، البريد الإلكتروني 980**@nazaha.gov.sa**، الفاكس 0114420057.

3207جولات رقابية-التحقيق مع 116 مشتبهاً بهم
الموقوفون 78 شخصاً والوزارات التي تم إيقاف بعض منوسبيها هي:
)الدفاع، الداخلية، الصحة، العدل، التعليم، الشؤون البلدية والقروية والإسكان(

مدير الجوازات: المملكة أولتْ اهتمامها لحفظ كرامة الإنسان وحماية حقوقه

المصدر: جريدة المدينة الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/798245

نوَّهَ معالي مدير عام الجوازات الفريق سليمان بن عبدالعزيز اليحيى، بسعي المجتمع الدولي بجميع مكوناته، سواء الحكومات أم المنظمات الدولية، حتى الشركات العالمية، إلى تأكيد صون وحماية الإنسان وكرامته من جميع الجوانب، ما يسهمُ في استقرار المجتمعات الإنسانية كافة.

وأكدَ - في تصريح بمناسبة "اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، الذي يوافق الـ 30 من شهر يوليو من كل عام- أنَّ المملكةَ أولت اهتمامَها المستمد من النظام الأساسي للحكم لحفظ كرامة الإنسان بالقوانين الملزمة والعقوبات الرادعة، مشيراً إلى المادة السادسة والعشرين التي نصَّت على أن (تحمي الدولةُ حقوقَ الإنسان وفقَ الشريعة الإسلامية)، إضافةً إلى الانضمام بموجب مرسوم ملكي رقم م/56 وتاريخ 1428/6/11هـ إلى "بروتوكول" منع قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 40 بتاريخ 1430/7/21هـ، فجريمة الاتجار بالأشخاص تعرف بأنها إساءة شخص أو إلحاقه أو نقله أو إيوائه أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال، وتكون في صور عدة؛ كأعمال التسوُّلِ والتشغيل القسري.

ولفتَ الفريق اليحيى النظرَ إلى أنَّ الإجراءاتِ الرقميةَ المقدمةَ من المديرية العامة للجوازات، سواءً للمواطن أم المقيم، أسهمتْ في حفظ حقوق المتعاقدين وفق العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، مؤكداً أنَّ التحريضَ على مخالفة نظام العمل أو إيواء مخالفي نظام الإقامة، يعدُّ من صور الاتجار بالأشخاص، ويُعَاقَبُ عليه كلُّ من ارتكبَ هذه الجريمةَ بالسجن مدة لا تزيد على 15 عامًا أو بغرامة لا تزيد على مليون ريالٍ، أو بهما معًا للفاعل ولكل من أسهم في جريمة الاتجار بالأشخاص.

وأوضحَ معاليه أنَّ المنظومةَ الأمنيةَ بقطاعاتها المتعددة تعملُ على مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، من خلال الأداء التكاملي بين أجهزة الوزارة وقطاعاتها، وضبط مرتكبي هذه الجرائم بشتَّى صورها، وتسهيل استقبال بلاغات الضحايا على منصة "كلنا أمن"، أو من خلال خدمة مركز العمليات الأمنية الموحَّدة على (911) بمنطقتي مكة المكرمة والرياض، و (999) لباقي مناطق المملكة، مشدِّدًا على حرص المملكة على مشاركة المجتمع الدولي في إستراتيجياته وأهدافه التي يسعى إليها، وذلك من خلال الإسهام في حماية الأمن الاجتماعي الداخلي الذي يقومُ على الاحترام المتبادل بين مكوّنات المجتمع من الأفراد مع بعضهم بعضًا، وكذلك بين الكيانات والأفراد، ومنع المساس بالكرامة الإنسانية بكل شكل من الأشكال ووفق أي من المستويات، فقد نصَّتِ المادةُ الـ (36) من النظام الأساسي للحكم على أن "توفِّرَ الدولةُ

الأمنَ لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها"، وفي جانب المساواة أمام القضاء، نصَّتِ المادةُ الـ (47) على أن "حقَ التقاضي مكفولٌ بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة. "

ضمان ألا تكون العمالة المرشحة من أصحاب السوابق أو السجلات الجنائية

منع استقطاع تكاليف استقدام العمالة الباكستانية من راتب العامل.. وتسهيل القدوم خلال شهر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2111336

شددت بنود اتفاقية توظيف العمالة الباكستانية بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية ووزارة شؤون الباكستانيين المغتربين وتنمية الموارد البشرية، على ضمان عدم فرض رسوم أو الاستقطاع من راتب العامل مقابل تكاليف الاستقدام أو التوظيف وعدم فرض أي استقطاعات غير نظامية.

ووفقا لتفاصيل الاتفاقية التي نشرتها جريدة أم القرى الرسمية (الجمعة)، فإنها تهدف إلى استقدام العمالة من باكستان للعمل بصورة نظامية في السعودية، ولحماية حقوق كل من أصحاب العمل والعمّال وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما.

وتنص الاتفاقية على التزام الطرفين (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، ووزارة شؤون الباكستانيين المغتربين وتنمية الموارد البشرية) بالعمل على تطبيق نظام مقبول لدى الطرفين لتوظيف وإرسال وإعادة العمالة الباكستانية للعمل في السعودية وفقاً للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، وضمان أن يكون استقدام العمالة عبر مكاتب أو شركات أو وكالات الاستقدام أو التوظيف ذات السمعة الطيبة والمرخص لها من حكومتي البلدين، وكذلك التنظيم أو السعي لضبط تكاليف التوظيف في كلا البلدين، وضمان عدم قيام مكاتب وشركات أو وكالات التوظيف في كلا البلدين إضافة لصاحب العمل بفرض رسوم أو استقطاع من راتب العامل مقابل تكاليف الاستقدام أو التوظيف وعدم فرض أي استقطاعات غير نظامية، إضافة إلى منح أطراف العقد الحق في اللجوء للسلطات المختصة في حالة أي خلاف تعاقدي وفقاً للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، مع اتخاذ التدابير القانونية بحق مكاتب التوظيف أو شركات أو وكالات الاستقدام في حالة أي خرق للقوانين والقواعد واللوائح، والعمل على حل أي إشكال يطرأ عن تطبيق وتنفيذ أي نص في هذا الاتفاق.

وكشفت الاتفاقية 6 مسؤوليات تلتزم بها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، تتمثل في ما يلي: أن يكون استقدام وتوظيف العمالة بموجب هذا الاتفاق، طبقاً للأنظمة والقواعد واللوائح المعمول بها، ضمان تعزيز حماية ورعاية حقوق العمالة العاملة في السعودية طبقاً للأنظمة والقواعد واللوائح المعمول بها، تسهيل فتح حساب بنكي بواسطة صاحب العمل باسم العامل لإيداع الراتب الشهري للعامل/العاملة المنصوص عليه في عقد العمل، السعي لوضع آلية لتقديم المساعدة للعمالة على مدار 24 ساعة، السعي لتسهيل التسوية السريعة لقضايا انتهاك عقد العمل والقضايا العمالية الأخرى المرفوعة أمام السلطات/المحاكم السعودية المختصة، تسهيل إصدار تأشيرات الخروج لإعادة العمالة إلى وطنها عند إكمال العقد أو في حالات الطوارئ أو إذا استدعت الحاجة ذلك.

في حين تلتزم وزارة شؤون الباكستانيين المغتربين وتنمية الموارد البشرية بـ7 مسؤوليات تتمثل في ما يلي: ضمان أن تكون العمالة المستقدمة مستوفية للشروط الصحية وخالية من جميع الأمراض المعدية

من خلال إجراء فحوصات طبية شاملة عن طريق مراكز طبية موثوق بها في باكستان، ضمان ألا تكون العمالة المرشحة للعمل من أصحاب السوابق/السجلات الجنائية، ضمان أن تكون العمالة المرشحة للعمل مدربة في معاهد أو مراكز

متخصصة، وتثقيفها بعادات وتقاليد المملكة، وأحكام وشروط عقد العمل، توجيه العمالة المرشحة بضرورة الالتزام بالأنظمة والآداب والعادات وقواعد السلوك المرعية، خلال إقامتها في المملكة العربية السعودية، حث العمالة المرشحة على إتمام مدد عقودهم، اتخاذ الإجراء اللازم لتسهيل إرسال العمالة المرشحة إلى المملكة العربية السعودية خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من تاريخ استلام التأشيرة، تسهيل إعادة العمالة في حال انتهاك الشروط التعاقدية من قبل العامل.

وأكدت الاتفاقية تشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة ممثلين رفيعي المستوى من البلدين للقيام بما يلي: (أ) إجراء المراجعة الدورية لتقييم ومراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، (ب) عقد اجتماعات تشاورية تناوبية في السعودية وباكستان في موعد ومكان يتفق عليه الطرفان، ويمكن لهذه اللجنة الفنية المشتركة تشكيل لجان فرعية أو نقاط اتصال حسب الحاجة للاجتماع بانتظام لمناقشة القضايا التي تنشأ من هذا الاتفاق، (ج) تقديم التوصيات اللازمة لحل الخلافات الناشئة عن تنفيذ وتفسير أحكام هذا الاتفاق، أو إجراء التعديلات على هذا الاتفاق متى ما كان ذلك ضرورياً، في حين نصت الاتفاقية على إتمام تسوية أي خلاف حول تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق ودياً بالتشاور بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

وفي حال الرغبة بإجراء أي تعديل أو مراجعة لأي نص من نصوص هذا الاتفاق فيتم ذلك بموافقة الطرفين وفق الإجراءات النظامية المعمول بها في كلا البلدين ويسري من التاريخ المتفق عليه بينهما، في حين يتعين على كل طرف إشعار الطرف الآخر -كتابة- عبر القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات النظامية المحلية المطلوبة؛ ويصبح هذا الاتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ آخر إشعار بذلك.

وتسري الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر -كتابة- عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهائه قبل شهرين من تاريخ انتهاء مدة سريان هذا الاتفاق، وإذا انتهى الاتفاق تظل أحكامه نافذة المفعول فيما يتعلق بالاتفاقيات والعقود المبرمة خلال مدة سريان هذا الاتفاق.

عهد جديد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1964181

خالد الربيش

تثمر زيارات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الدول الصديقة والشقيقة عن الكثير من الإيجابيات التي ترسم مستقبلاً مزدهراً للمملكة وشعبها، وهذا ما جسدته الزيارات الأخيرة التي قام بها سموه إلى الدول الخليجية ودول عربية، وصولاً إلى الزيارة الأخيرة إلى اليونان ثم فرنسا.

يمكن التأكيد على أن تلك الزيارات مجتمعة كشفت عن تطابق الآراء بين المملكة وتلك الدول في العديد من الملفات، ولعل الزيارة الأخيرة التي ختمها سمو ولي العهد إلى فرنسا، شهدت جانباً كبيراً من هذا التطابق، وبخاصة في ملف حل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية والسلمية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار، واحترام وحدة وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وبلغ التطابق ذروته بين الرياض وباريس في ملف النووي الإيراني دون سواه.. إذ ترى الدولتان أن رغبة طهران في امتلاك أسلحة دمار شامل أزمة كبرى، تهدد الأمن والسلم الدوليين، وينبغي على قادة إيران التخلي عن هذا الحلم، وزادت باريس في رؤيتها تجاه هذا الملف، بإيمان واقتناع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بأن استبعاد المملكة من مفاوضات الاتفاق النووي لإيران في العام 2015 كان خطأً جسيماً بحق المملكة وأمنها والأمن الإقليمي. وطالبت الدولتان إيران بسلمية برنامجها النووي، وحثها على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما كان الاقتصاد هو الصفة الغالبة في المباحثات التي أجراها ولي العهد في زياراته الخارجية، كان الأمر نفسه في زيارة باريس الأخيرة، عندما اتفقت الدولتان على أهمية استقرار أسواق الطاقة العالمية، واستقرار الإمدادات الغذائية من القمح والحبوب لدول العالم كافة، وعدم انقطاعها، والحفاظ على وفرة المعروض واستقرار الأسعار.
نجاح زيارات ولي العهد بات سمة مستدامة، تكشف عنها البيانات الرسمية التي تنشرها المملكة في ختام كل زيارة يقوم بها سموه، ما يشير إلى عهد جديد للمملكة من الدبلوماسية والعلاقات النموذجية التي تربط المملكة مع الدول الأخرى.

منصة لمكافحة الشائعات ومروّجيها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 02 محرم 1443هـ - 31 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/798261

عبدالله الجميلي

*خلال الأسبوع الماضي؛ تناقلت مواقع التواصل ما سُمي بـ(مشروع نظام العقوبات)، والذي تَمّ تداوله على نطاق واسع، حتى إنه وصل لبعض المنصات والوكالات الإخبارية، وفيما بَعْدُ قامت (وزارة الإعلام) بنفي الأمر جملة وتفصيلاً؛ مؤكدة بأنّ (ذلك المشروع) مازال قَيْد الإعداد، فهو في طَور المُراجعة التشريعية.

*تَداول أخبار (ذلك المشروع) دون اعتماده من الجهات ذات العلاقة، ومن ثَمّ الإعلان عنه غير الرسمي من بعض وسائل ومنصات الإعلام؛ أماط اللثام وكشف القناع عن فئتين: إحداهما يصدق عليها أنها خبيثة وغير مؤتمنة على أسرار العمل وهذه خائنة، لابد من ملاحقتها وتطبيق العقوبات الرادعة في حق أفرادها ليكونوا عبرة لغيرهم.

*أما (الفئة الثانية): فلا همّ لها إلا الترويج لكل ما يصل إليها من أخبار وتقارير وأحداث بأسلوب (القَصّ واللّصق)، ودون الرجوع للمصادر الرسمية الموثوقة التي هي أقرب إليها من طرفة عين؛ وكُلّ ذلك بحثاً عن الحضور في مواقع التواصل الحديثة، والمزيد من المتابعين والمُرَتْوِتِيْن؛ حتى ولو كان الثمن المساس بأمن المجتمع، وقبل ذلك الوطن في وقت يتكالبُ عليه الأعداء من كلّ اتجاه، مستغلين كلّ ما يخدم مصالحهم، مستثمرين ما يُعْرف بحرب الشائعات، في ظلِّ أحداث متعاقبة وظروف إقليمية ملتهبة.
*والواقع هنا يؤكد بأن (الفئة الثانية) لا تقلّ خطورة عن (الأولى) لأن إعادة تدويرها للشائعات والتكريس لها قادر على التأثير في (الرأي العام)؛ بما نسبته (82%)، وهذا ما أكدته دراسة استطلاعية سبق ونفذها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

*طوفان الشائعات الذي تغرق فيه مواقع التواصل؛ ينادي بحملة توعوية جاذبة بخطورتها والمساهمة في ترديدها، على أن تشارك في تلك الحملة المدارس والجامعات ومنابر المساجد والإعلام وغيرها، والأهمُّ تعزيز أدوات المراقبة والمتابعة لمروجي الشائعات، وتطبيق العقوبات الصارمة في حقهم.
*أيضاً من الأدوات الفاعلة في مواجهة الشائعات والأخبار الكاذبة تفاعل المؤسسات «حكومية كانت أو خاصة» مع الأحداث، وسرعة إصدار البيانات الإيضاحية الصادقة،وكذا قيام الصحافة الرقمية تحديداً بمسؤولياتها في هذا الميدان؛ فالحرية والبحث عن الجماهيرية لا تعني نسيان المصداقية، ويبقى لعلكم ترون إنشاء منصة رسمية مهمتها ملاحقة الشائعات وكشف زيفها، والقضاء على نيرانها قبل اشتعالها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 02 محرم 1443هـ - 31 يوليو 2022م https://www.alriyadh.com/1964165	
المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 02 محرم 1444هـ - 31 يوليو 2022م https://www.aleqt.com/2022/07/24/article_2359176.html